التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 110 – المسائل التي تكون فيها الشورى ملزمةً عند استشارة الخليفةِ يؤخذ فيها برأي الأكثرية بغض النظر عن كونه صواباً أو خطأ. أما ما عداها مما يدخل تحت الشورى غير الملزمة فيتحرى فيها عن الصواب بغض النظر عن الأكثرية أو الأقلية.

إقرأ في هذا العدد

-لن يوقف عربدة أمريكا في العالم إلا دولة الخلافة

-حين انحرفت البوصلة من دولة الرسالة إلى صراع على السلطة!

-ضبط خطوط إمداد الطاقة للصين دون إعلان العداء

-هل توقف الإدانة عقوبة الإعدام ؟

-من للأسرى وقد نصبت لهم أعواد المشانق؟!

الأحد 18 شوال 1447هـ | الموافق لـ5 أفريل 2026 م | العدد 586 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

الهجرة السرية بعِلّة شرور الاستعمار، فلا يلتمس الحلّ عند المستعمرين

لم يعد من الممكن تجاهل التحولات الديموغرافية التي باتت تضغط على المجتمع في تونس، والتي تعمدت كثير من الأطراف استبعاد حصولها لاعتبارات سياسية، وذلك لتعاظم موجات الهجرة السرية المتدفقة على بلادنا. فقد طالت آثارها السلبية كل ولايات البلاد الأربعة وعشرين، بعد أن كان الامر مقصورا على ولاية صفاقس باعتبارها مثلت للمتسللين من جنوب الصحراء، النقطة المثلى للعبور إلى أوروبا. ولم يعد من الممكن تجاهل حدة الاحتقان الاجتماعي التي باتت تشهدها مناطق تركز أولئك الوفدين، مما ينذر بردود أفعال غير منضبطة. لقد فاقمت الهجرة السرية مآسي أهالي البلاد، بعد أن ضاعفت طريقة تعاطي السلطة مع هذه القضية إحساسهم بالتهميش، وهم الذين يعدون هجرة أبنائهم إلى خارج البلاد بعض من أحلامهم.

إضافة للمعاناة التي تسببت فيها هذه القضية لأهل البلاد والتي ليس لهم فيها ناقة ولا جمل، باتت السلطة، وهي المتخبطة أصلا في سوء إدارتها للشأن العام، وعجزها الفاضح عن الرعاية الرشيدة، أعجز من أن تهتدي إلى حلّ شامل ومستدام لأزمة المهاجرين في تونس، حين رهنت نظرتها لهذا الحل بتنسيق جهودها مع الاتحاد الأوروبي، بيت الداء.

فهل أن أسباب الهجرة غير الشرعية هذه التي باتت سمة من سمات أفارقة شمال الصحراء الكبرى أو جنوبها، مجهولة حتى يقع البحث عن حلول لها مع الاتحاد الأوروبي؟ أليس الفقر، والبطالة التي تسحق الإنسان الإفريقي، مع ما حبا به الله تبارك وتعالى بلادهم من نعم لا يمكن حصرها أوعدها، نتيجة طبيعية للاستعمار الأوروبي ونهبه لخيراتهم؟ وهل الصراعات في دول جنوب الصحراء، والتي تجبر الناس على التحول عن مواطنهم، إلا إذكاء النزاع بين المجموعات ذات الصفات المشتركة عرقا، ولغة، ودينا، وتاريخا من أجل التنافس على السلطة، والمخاوف الوجودية، مما أدي إلى العنف المسلح، والحروب الأهلية، والانقسامات المجتمعية.

إلا أنه ورغم القواسم المشتركة بين شعوب القارة الإفريقية، ووقوعها جميعها تحت نير المستعمر الغربي وما جره على الجميع من ويلات، فلا زال الحكام المتسلطون على أهل إفريقيا يرهنون مصير شعوبهم بأيدي المستعمر نفسه، ولا يزالون يرجون الخلاص عنده. فظلت كل سلطة تسعى لدي العدو نفسه عن حل بمعزل عن الفرقاء المشتركين معهم في نفس الهموم، مما جعل تدفق المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء إلى تونس يتمّ بشكل رئيسي عبر الحدود البرية خاصة، من الجزائر وليبيا. فلا تكاد تقوم السلط في هذين البلدين، بما يقتضيه التآزر البيني بأي مجهود جدي للحيلولة دونهم والوصول إلى تونس.

لقد فتحت أنانية، وغباء السلط القائمة في الجانب الإفريقي، المجال رحبا أمام الاتحاد الأوروبي، للاستفراد بالسلط الواهنة في تونس وفي سائر بلاد الشمال الإفريقي، للضغط عليها من أجل تحويل بلداننا من أرض عبور، ومنصة انطلاق ضحايا الاستعمار الأوروبي نحو السواحل الأوروبية للاعتبارات التاريخية إلى منطقة إيواء واستقرار نهائي لآلاف متنامية من المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل. فقد ووجهوا بصعوبات وعراقيل تحول دونهم والوصول إلى أوروبا.

هكذا أدت سياسة الخضوع للقرار الأوروبي بالحد من الهجرة غير النظامية، وفرضه على السلطة في تونس توقيع "مذكرة تفاهم حول شراكة استراتيجية وشاملة" تهدف بشكل رئيسي إلى الحد من الهجرة غير النظامية مقابل دعم مالي واقتصادي نحو أوروبا، إلى أن بات على البلاد ان تضع مستقبلها على فوهة بركان لا يعلم خطرها إلا الله. ولن يغفر للقائمين على هذا الأمر حديثهم عن رفض توطين المهاجرين، أو كون تونس ليست "شرطي حدود" لأوروبا، فإن مجريات الأحداث تكشف عن أن تلك المواقف والبيانات لا تعدو إلا أن تكون ذر للرماد في عيون الرأي العام الداخلي.

وإن مستقبلا تتعاوره بداية إدراك شعبي بخطورة ما يتهدد بلادهم من خطر وجودي، والمطالبة بإخراج المقتحمين عليهم ديارهم وتهديد سلمهم من جانب، ودعوات مشبوهة، تتحدث باسم المجموعات المهاجرة حول حقها في التوطين والتجنيس، لينذر بأوخم العواقب. والحل الجذري المنصف لأهل إفريقيا إنما يتمثل في رفع يد المستعمر عن بلادهم واستعادة قرارهم بأيديهم ولن يتيسر لهم ذلك إلا بكنس حكامهم العملاء للمستعمر الغاصب، وتسلم المخلصين الواعين من أبناء الأمة الإسلامية مسئولية تحرير البشرية من رجس الرأسمالية المتوحشة.

الناتو يتصدع..
تونس حليف مستهدف بالاستقطاب

عندما يتزعزع عمود التحالف

ليس من المبالغة القول إن حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي ظل طيلة سبعة عقود ونيف بمثابة العمود الفقري للأمن الغربي، يعيش اليوم أخطر لحظاته الوجودية منذ تأسيسه عام 1949. فالخلافات التي تفجرت على السطح بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الأوروبيين لم تعد تقتصر على أسلوب التعامل مع الحرب في أوكرانيا أو نسبة الإنفاق العسكري، بل تجاوزتها إلى أسئلة جوهرية: هل يمكن الاعتماد على التزام أمريكي بالدفاع عن أوروبا في حال تعرضت لهجوم؟ وهل ما زالت المادة الخامسة من معاهدة واشنطن - قلب الحلف النابض - أمراً مفروغاً منه؟

تأتي هذه الأسئلة في سياق دولي بالغ التعقيد، حيث أضرمت الحرب الأميركية-وربيبها كيان يهود ضد إيران أواخر فبراير 2026 النارِ في منطقة الخليج، وأغلقت فعلياً مضيق هرمز الذي تمر عبره نحو 20٪ من إمدادات النفط العالمية ونسبة كبيرة من الغاز القطري المسال. لم تكتفِ واشنطن بذلك، بل طالبت حلفاءها الأوروبيين بالمشاركة البحرية لفتح المضيق، وهو ما قوبل برفض أوروبي حذر، اعتبرت فيه الحرب "ليست حرب أوروبا". هنا برز الشرخ: الرئيس ترامب يهدد بالانسحاب من الناتو، والأوروبيون صاروا يفكرون جدياً في "استقلال استراتيجي" دون الغطاء الأميركي.

انقسام الناتو يمدد الصراع ويضاعف كابوس الطاقة في تونس

وفي خضم هذه العاصفة، تبرز تونس التي رُجّ بها خلال حكم السبسي و كحليف استراتيجي خارج الناتو،و سارت فيه الحكومات المتعاقبة, لتجد نفسها اليوم على خط تماس مباشر لهذه التحولات الكبرى. فكيف تؤثر شروخ الحلف الأطلسي على واقع الطاقة التونسي؟ وكيف تتموقع الدولة التونسية بين ضغوط الشريك الأوروبي الاقتصادية والإغراءات الأمنية الأميركية؟ وإلى أي مدى يمكن أن تتحول تونس إلى ساحة نفوذ أو قاعدة عمليات غير معلنة في لعبة القوى الكبرى؟ هذا ما نحاول استخلاصه في ثلاثة محاور رئيسية.

من المعلوم أن تونس بلد مستورد صاف للطاقة، يعاني عجزاً هيكلياً مزمنًا في ميزانها الطاقي. وهي تعتمد بشكل كبير على استيراد النفط والغاز من الأسواق العالمية، ما يجعلها من أكثر دول المنطقة تضرراً بأي اضطراب في أسعار المحروقات. وهنا يأتي دور الشق الأطلسي: فبينما كان من الممكن أن تتصدى قوة بحرية مشتركة تابعة لحلف الناتو لتهديدات الملاحة في مضيق هرمز وتعيد فتحه في غضون أسابيع، فإن الخلاف الأميركي-الأوروبي أطال أمد الأزمة وحوّلها إلى صدمة توريدية تاريخية. الوكالة الدولية للطاقة وصفتها بأنها "أكبر اضطراب في تاريخ سوق النفط الحديث".

الأرقام تتحدث بوضوح: قفز سعر خام برنت فوق حاجز 100 دولار للبرميل، وبلغ في بعض الذروات 126 دولاراً، بينما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي المسال في أوروبا وآسيا بنسب تراوحت بين 70 و100%. وفي هذا السياق، تتحمل تونس فاتورة باهظة: كل زيادة بدولار واحد في سعر البرميل تكلف الخزينة التونسية حوالي 160 مليون دينار إضافية. وبما أن ميزانية الدولة لعام 2026 بنيت على افتراض سعر 63.3 دولاراً للبرميل، فإن الفارق الحالي الذي قد يصل إلى 40 دولاراً أو أكثر يعني خسائر إضافية تصل إلى نحو 6.4 مليار دينار إذا استمرت الأسعار مرتفعة طوال السنة. وهذا الرقم يمثل أكثر من 3٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني بالضرورة تضخماً متسارعاً، وضغطاً على الاحتياطي من العملة الأجنبية، وأزمة غذاء محتملة بسبب ارتفاع تكاليف استيراد الأسمدة والمواد الأساسية.

باختصار، انقسام الناتو ليس هو من أشعل حريق أسعار الطاقة، لكنه سكب الزيت عليه وأطال أمد اللهب، وتونس - كغيرها من الدول المستوردة - تدفع الثمن دماً اقتصادياً.

حرب أمريكا وكيان يهود على إيران
وأثرها على الأمة الإسلامية

لعلّ إثارة الفتنة المذهبية بين السنة والشيعة في الوقت الذي تشنّ فيه أمريكا وكيان يهود حربا مدمرة على إيران، يدلّ على مدى الانحراف الفكري والسياسي الذي وصلت إليه بعض النخب من علماء ومثقفين إلى درجة أن يعلن أحدهم أن (إيران أخطر على العرب والمسلمين من إسرائيل)! لأن كيان يهود بحسب زعمه، كيان أجنبي خارجي يمكن مواجهته وطرده كما حدث مع الصليبيين والمغول والمستعمرين، بينما إيران جارة تعتمد أيديولوجية صفوية متطرفة تعادي الإسلام السني، وتسعى للهيمنة على الأراضي العربية ونشر التشيّع.

ولا شك أن هذا الخطاب يكرر السردية نفسها التي تم الترويج لها أثناء غزو أمريكا للعراق عام 2003، فأمريكا كيان دخيل خارجي يمكن طرده، بينما إيران تسعى لتغيير الجغرافيا الديموغرافية عبر التمدد الطائفي. فتحول الجهاد ضد الاحتلال الصليبي (الأمريكي) إلى فتنة مذهبية بين السنة والشيعة، أكلت الأخضر واليابس. وها نحن نرى بعد أكثر من عقدين من الغزو، أن أمريكا لم تخرج من العراق بل ازداد نفوذها وانتشرت قواعدها العسكرية في كل مكان.

لذلك، كان من الضروري تنبيه المسلمين عامة إلى الحقائق التالية:

لا بد من التفريق بين إيران كبلد وبين النظام الإيراني، فإيران بلد إسلامي، فتح في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وقد أصبحت بعد الفتح قاعدة لانطلاق الجيوش الإسلامية، وساهمت في نشر الإسلام في خراسان وبخارى وسمرقند؛ لذلك فهي بلد إسلامي أهله جزء لا يتجزأ من الأمة الإسلامية. أما النظام الإيراني الحالي، فقد دار عقودا في فلك أمريكا وخدم مصالحها في أفغانستان والعراق وسوريا ولبنان واليمن، وارتكب جرائم بحق المسلمين، إلا أن ذلك لا يجعل إيران بلدا غير إسلامي. فكما أن وجود كيان يهود المجرم في فلسطين لا ينزع عنها صفتها الإسلامية، فكذلك الحال في إيران. والحكم الشرعي أنه إذا هاجم الكفار بلداً إسلامياً فإن دفعهم ومقاومتهم واجب شرعي على المسلمين كافة حتى تحصل كفاية ردّ عدوانهم، فالله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾.

لا بد من التفريق بين العدوّ الأصلي الثابت والعدوّ الفرعي المتغيّر، فأمريكا والغرب وكيان يهود هم العدوّ الأصلي الثابت، فعداؤهم للإسلام والمسلمين ثابت لا يتغير ولا يتبدّل، وجرائمهم الشيطانية في حق الإسلام والمسلمين يعلمها القاصي والداني، قال تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾. لذلك فإن جرائم النظام الإيراني بحق المسلمين في العراق ولبنان وسوريا وغيرها خلال العقود السابقة لا يجوز أن تجعلنا نغفل عن حقيقة هذه الحرب من كونها حرباً بين المسلمين من جهة وبين اليهود ومن ورائهم أمريكا والغرب الكافر من جهة أخرى.

والواجب في هذه الحال أن يكيّف المسلم مشاعره ومواقفه السياسية من الحرب بحسبِ ما يمليه عليه دينه ومصلحة أمَّتِه وليس العكس، فالرسول ﷺ يقول: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جِئْتُ بِهِ»، ويقول تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾، لذلك لا يجوز للمسلم أن يفرح بقصف أمريكا وكيان يهود لإيران، مهما أجرم النظام الإيراني في حقه، لأنه عدوان للكفار على المسلمين وعلى بلد إسلامي، والحرب على أرضنا والدمار في ديارنا.

التتمة في الصفحة الثالثة

حين انحرفت البوصلة

من دولة الرسالة إلى صراع على السلطة!

التاريخ لا يسقط فجأة، ولا تنهار الدول بضربة واحدة، بل يبدأ التراجع حين تنحرف البوصلة السياسية عن أصلها العقدي، مهما بقيت الأسماء والشعارات. الدولة في الإسلام ليست كياناً إدارياً مجرداً، ولا سلطةً تبحث عن بقائها، بل هي دولة رسالة، وظيفتها تطبيق الإسلام في الداخل وحمله بالدعوة والجهاد إلى الخارج.

في عصر الخلافة الراشدة، كان الحكم تجسيداً عملياً لمعنى البيعة، ولمفهوم أن السيادة للشرع وليست للأشخاص، وأن السلطان للأمة تختار من يطبق عليها أحكام الله. لم يكن الحاكم فوق المحاسبة، بل كان خاضعاً لها، ولم تكن السلطة غاية، بل وسيلة لإقامة الدين ورعاية شؤون الناس بأحكامه. لذلك كانت الدولة قوية بوضوح فكرتها قبل قوة سلاحها.

غير أن التحول الذي وقع بعد ذلك في بعض المراحل التاريخية لم يكن مجرد تغيير في الأشخاص، بل مسّ طريقة انتقال الحكم، وطبيعة العلاقة بين الأمة والسلطان. حين تحوّل الحكم إلى ملك عضوض، وضعفت آلية المحاسبة السياسية، وبرزت العصبيات، بدأ الخلل البنيوي يتشكل. لم تختفِ الشريعة من المجتمع، ولم تتوقف الفتوحات، لكن روح النظام السياسي بدأت تفقد صفاءها الأول.

المشكلة الجوهرية كانت في بنية النظام: حين لا يقوم الحكم على بيعة صحيحة واختيار واعٍ، بل على تغلب أو توريث، فإن مفهوم السلطان للأمة يتراجع عملياً، حتى وإن بقيت المصطلحات كما هي. ومع الزمن، تتسع الفجوة بين الحاكم والأمة، ويتحول الحكم من رعاية إلى إدارة، ومن رسالة إلى صراع على النفوذ.

هذا التآكل الداخلي جعل الدولة أكثر عرضة للضربات الخارجية. فالغزو الصليبي ثم الاجتياح المغولي لم يكونا سبب الضعف الأول، بل نتيجة لوجود ثغرات داخلية. الأمة التي تكون واضحة المشروع، متماسكة القيادة، يصعب اختراقها. لكن حين ينشغل الناس بصراعات السلطة، وتتراجع أهمية حمل الدعوة ولا تصبح هي الشغل الشاغل، تتغير طبيعة الدولة من كيان رائد إلى كيان يبحث عن بقائه.

ومع ذلك، لم يكن المسار التاريخي خطاً هابطاً دائماً. فقد ظهرت محاولات تصحيح أعادت الاعتبار لفكرة الدولة المبدئية التي تحمل رسالة للعالم، كما فعل نور الدين محمود، وكما جسّد صلاح الدين الأيوبي في مشروعه الذي لم يكن مجرد تحرير للأرض، بل إعادة توجيه للبوصلة نحو وحدة الأمة ومشروعها. ثم جاء العثمانيون في بداياتهم فجمعوا شتات المسلمين وأعادوا الكيان السياسي الجامع، حتى وإن طرأ على دولتهم لاحقاً ما طرأ من ضعف.

لكن اللحظة المفصلية في التاريخ الحديث كانت هدم الخلافة العثمانية سنة 1924م. هنا لم يسقط سلطان سياسي فحسب، بل أُزيل الكيان الذي كان يمثل، رغم ضعفه، وحدة المسلمين السياسية. ومنذ ذلك الحين، لم تستبدل دولة بدولة، بل استبدل مفهوم بمفهوم فحلّت الدولة القُطرية الوطنية محل الدولة الواحدة الجامعة، وأصبحت الحدود المصطنعة مقدسة، وتحوّل الولاء من رابطة العقيدة إلى رابطة الأرض والقومية.

الأنظمة التي نشأت بعد ذلك لم تبنَ على أساس أن السيادة للشرع، بل على دساتير وضعية تستمد شرعيتها من الشرعية الدولية. وهكذا انتقلت الأمة من نظام سياسي يقوم على تحكيم الإسلام ولو شابه خلل في التطبيق، إلى أنظمة تفصل الدين عن الحكم في أصلها، وتجعل التشريع حقاً للبرلمانات وليس لله تعالى، ونكرر هنا ما تم إقراره سلفا لا تستوي إساءة تطبيق الإسلام مع إحسان تطبيق غيره من الأنظمة ولو أحسن تطبيقها، فتطبيق الإسلام هو العدل وتطبيق غيره ظلم محض.

النتيجة لم تكن مجرد تغير شكلي، بل تحوّل عميق في طبيعة الدولة ووظيفتها. فبدل أن تكون الدولة أداة لحمل الإسلام إلى العالم، أصبحت جزءاً من نظم دولية رأسمالية، تخضع لموازين القوى، وترتبط بالمؤسسات المالية الاستعمارية، وتعيد إنتاج التبعية السياسية والاقتصادية. الأزمات الاقتصادية المتكررة، والارتهان للقروض، والتجزئة السياسية، ليست أعراضاً عابرة، بل هي نتائج لبنية فكرية وسياسية لم تنبثق من عقيدة الأمة.

إن الحديث عن الإصلاح داخل الإطار القائم يبقى محدوداً؛ لأن الخلل في الأساس لا في التفاصيل. فحين تُدار الدولة بعقلية الحفاظ على النظام وليس بعقلية تطبيق الإسلام، وحين تُقدَّم المصلحة القُطرية الضيقة على مصلحة الأمة، فإن الانحراف يستمر، ولو تغيرت الوجوه والشعارات.

إن تصحيح المسار لا يكون بالحنين العاطفي إلى الماضي، بل بإعادة تعريف الدولة كما أرادها الإسلام؛ كياناً سياسياً واحداً للأمة تكون فيه السيادة للشرع، والسلطان للأمة، والأمة تنيب عنها خليفة حاكما يطبق الإسلام عليها ببيعة شرعية صحيحة ويُحاسَب الحاكم إن قصَّر، وتدار الثروات وفق أحكام الملكيات في الإسلام، وتبنى السياسة الخارجية على حمل الإسلام للعالم بالدعوة والجهاد لا على التبعية.

إننا نذكّر الأمة بأن هذا القرآن أنزل ليُحكم به، لا ليكون مصدر بركة روحية فقط. والتزامنا بالعبادات مدرسة في الانضباط، لكنه كذلك مدرسة في التحرر من سلطان الهوى، ومن الخضوع لأي واقع يخالف العقيدة. مراجعة التاريخ ليست استغراقاً في الماضي، بل قراءة لسنن النهوض والسقوط، فحين تنحرف البوصلة السياسية عن الشرع، يتراكم الضعف، وحين تُصحح، يبدأ التعافي.

إن الاعتراف بطبيعة الانحراف هو أول الطريق، والوعي بالمشروع البديل هو الخطوة التالية، أما العمل السياسي المبدئي المنظم فهو الجسر بين الفكرة والواقع، ﴿وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَن بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾.

المكتب الإعلامي لحزب ولاية مصر

تتمة:الناتو يتصدع.. تونس حليف مستهدف بالاستقطاب عندما يتزعزع عمود التحالف

تونس بين مطرقة أوروبا وسندان أمريكا.. معادلة التوازن المستحيلة

إذا كانت أزمة الطاقة تمثل الوجه المباشر للتأثير، فإن الجانب الأعمق والأكثر تعقيداً يتعلق بموقع تونس الاستراتيجي في الصراع الأطلسي. الحقيقة التي لا يقبل الجدل هي أن تونس ليست دولة يمكنها أن تختار طرفاً على حساب آخر، بل هي مجبرة على ما يمكن تسميته بـ"التوازن الإجباري". فمن ناحية، تعتبر أوروبا - وبشكل خاص فرنسا وإيطاليا وألمانيا - الشريك التجاري الأول لتونس، حيث تستوعب أكثر من 70٪ من صادراتها، وتوفر لها القروض والمساعدات، وتستضيف جالية تونسية كبيرة تحول تحويلاتها المالية شريان حياة للاقتصاد. بل إن أوروبا ترى في تونس عملياً "خط دفاع متقدم" لوقف الهجرة غير النظامية القادمة من عمق إفريقيا، ولذلك صنفتها رسمياً كـ"بلد آمن" لتسريع ترحيل المهاجرين التونسيين ونقل العبء إليها.

من ناحية أخرى، تدرك تونس أن ملفات ليبيا والساحل الإفريقي، كلها مجالات تهيمن عليها واشنطن. والمؤشرات الفعلية لسلوك الدولة التونسية بين 2024 و2026 تكشف عن "ازدواجية استراتيجية" واضحة: العلنا، تحافظ تونس على خطاب سيادي يرفض القواعد الأجنبية والإملاءات الخارجية، وتؤكد تمسكها بالحياد. لكن عملياً، نراها تتعمق في التعاون الأمني مع أمريكا، وتسمي بحضور متزايد للمستشارين والخبراء العسكريين الأميركيين، بينما تظل مرتبطة عضوياً بأوروبا اقتصادياً واجتماعياً.

هذه المعادلة الدقيقة - أوروبا للاقتصاد، أمريكا للأمن، وخطاب سياسي للتوازن - قد تنهار إذا اشتد الخلاف بين ضفتي الأطلسي. في سيناريو الصراع المفتوح، قد تجد تونس نفسها تحت ضغط مزدوج: أوروبا تهدد بالعقوبات الاقتصادية أو تجميد المساعدات، وأمريكا تطلب دوراً عسكرياً أكبر قد يعرض تونس لردود فعل إقليمية عنيفة، خاصة من الجزائر التي تعتبر أي وجود أمريكي قرب حدودها خطاً أحمر. وهنا يصبح السؤال حاسماً: هل ستنجح تونس في الاستمرار كلاعب متوازن، أم ستدفع إلى الاصطفاف القسري؟

الخلاصة: زمن التغيير قد حان، فلا توازن مع الأنداد ولا احتماء بالأجنبي

المؤكد أن معادلة "أوروبا للخبز وأمريكا للسلاح والجزائر للجار" لم تعد كافية، وأن تونس بحاجة إلى استراتيجية جديدة كلياً إذا أرادت ألا تتحول من "شريك" إلى "رهينة" في صراع لا تملك مفاتيحه.

لقد أثبتت الأحداث طيلة هذا القرن الذي غابت فيه شمس الخلافة عن بلاد المسلمين ، وما تؤكده الحرب القائمة الآن في ايران من وبال الاحتماء بالأجنبي في مثال القواعد الأمريكية في دول الخليج ، وفي خطورة اعتمادنا على شراكة عرجاء مع أوروبا أغرقتنا في التبعية واستنزفت مقدراتنا، وكذلك أثبتت الحروب قدرة المسلمين على المواجهة في مثل ايران وقبلها العراق وأفغانستان ، كل هذه العوامل تؤكد أن زمن التغيير قد هلّ، و لن يكون في لعبة التوازن بين الشركاء المتشاكسون، بل في استراتيجية تستمد شرعيتها من مبدأ الإسلام العظيم الذي عاشت الأمة في ظله وعزّ دولته لعشرات القرون، وعمليا بتشكيل نواة وحدة سياسية إستراتيجية تجمع تونس والجزائر فتكون درعا قادرا على تغيير المعادلة وتوحيد الأمة وإخراج البلاد من قلب عاصفة جيوسياسية لم تخلقها، لكنها ستدفع ثمنها.

بقلم أ. ياسين بن يحيى

إن الأمة لا تنتصر بالعاطفة وحدها، بل بمشروع سياسي جامع، يقيم حكم الإسلام، ويوحد الطاقات، ويجعل من العقيدة أساساً للسياسة. فالعقيدة تمنح الدافع، والدولة تمنح القدرة على التنفيذ.

وما لم تستعد الأمة وحدتها فستبقى جهودها متناثرة، مهما علت الأصوات أو كثرت المبادرات، وحين تدرك الأمة اليوم أن طريق التحرير يمر عبر استعادة كيانها السياسي الجامع، فإنها تضع قدمها على بداية الطريق الصحيح، نحو استعادة دورها ومكانتها بين الأمم.

قال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ * وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ قَالُوا سَمِعْنَا وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ * إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ عِندَ اللَّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾

لن يوقف عربدة أمريكا في العالم إلا دولة الخلافة

أبعد أن خادعتهم أمريكا واستفردت بكل غطرسة وعنجهية ببلدهم، فهاجمته مع ربيبها كيان يهود، تريد تفكيكه والقضاء على مقومات قوته، أبعد ذلك يستذكر قادة النظام الإيراني أن لهم أمة يملأ عددها الساحة العالمية، فجاؤوا يذكرونهم اليوم بأن موقف بعض حكوماتهم متناقضٍ مع قول النبي ﷺ: «مَنْ سَمِعَ رَجُلًا يُنَادِي يَا لَلْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يُجِبْهُ فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ»؟ فأين كانوا يوم استغاثَ بهم المسلمون في أرجاء البلاد الإسلامية من عدوان الكفار المستعمرين وبطش حكامهم؟ أليسوا هم الذين لم يستح بعض كبارهم من المجاهرة بأنه لولا نظامهم لما استطاعت أمريكا احتلال العراق وأفغانستان، لكون ذلك يخدم مصالحه، ما مكن لأمريكا أن تتربع على عرش النظام الدولي، فلم تعد ترى منافساً حقيقياً يحدّ من أطماعها؟

ورغم هذه الحقيقة البيّنة، بم تفضل الأنظمة (السنية)، نظام إيران (الشيعي)، وقد أشغلوا جميعهم الأمة عن جرائم أمريكا وأشياعها في أوروبا، وكيان يهود في بلاد الإسلام، بالحديث الآن عن جرائم النظام الإيراني، في سوريا والعراق مثلا.. أو جرائم النظام السعودي في اليمن، والإماراتي في السودان كذلك؟ فإن كان النظام الإيراني وقد ربط تحقيق مصالحه الإقليمية بخدمة سياسة أمريكا في المنطقة فاستفاق، متأخرا، على الخديعة الأمريكية، وعلى عدم وفائها، ففيم يؤاخذ أنظمة ثجر إلى الحرب ضده، قد بنت سياساتها على أن تكون كلب صيد لأمريكا، بعد أن أدرجت جميعها على أجندة التقسيم ونزع السلاح والإضعاف، ثم السيطرة التامة على كلّ مقدراتهم؟ فأمريكا وبعد مسارات طويلة من التخطيط والتنفيذ، أسقطت خلالها الاتحاد السوفيتي إثر حرب باردة، أنهت فيها نفوذ بريطانيا وأوروبا في معظم بلاد المسلمين، لم تعد ترى في وجود الدولة التي دارت في فلكها، والتي كانت يدها الطولى في تنفيذ مخططاتها في العراق وأفغانستان وسوريا واليمن ولبنان إلا عقبة أمام تحقيق مراميها، فلم تتوان عن إعلان الحرب عليها، ودعوة الأنظمة الخائرة في المنطقة مشاركتها حربها تلك، من أجل تطويع المنطقة كلها لإرادتها.

إلا أن حركة التغيير هذه التي اضطرت لها أمريكا، لم تكن فقط بسبب العوامل الخارجية التي تعترضها، وإنما للوهن الذي أدركه ساستها ومفكروها، في أسّ المبدأ الرأسمالي، وهيكل النفوذ الذي بنته إثر الحرب العالمية الثانية، إذ لم تعد قادرة على بسط نفوذها على العالم من خلاله. فاندفعت أمريكا بعنجهية غير مسبوقة، تحطم كثيرا من الاتفاقيات والتحالفات التي صنعتها، بعد أن باتت ترى فيها قيودا وأعباء تعوق استراتيجيتها المستقبلية، قابلها تمنع دول كبرى كالصين وروسيا وبعض الدول الأوروبية، بالتسليم لها فيما تفعله، في سياسة هي أقرب إلى احتواء تخبطها، مع تجنب الصدام المباشر معها. إلا أن العامل الأساسي في انهيار النظام الدولي وتفكك قبضة أمريكا يتجلى في انكشاف حقيقة فكرة فصل الدين عن الحياة، بانهيارها القيمي والأخلاقي، وبروز عجزها العضوي في الاستجابة لانتظارات الإنسان، أو تقديم الحلول الموافقة لفطرته، وذلك بانفلات هذه الحضارة من عقالها حتى باتت تطحن الإنسان طحنا، ما يجزم باستحالة انبعاثها من جديد، أو قدرة الغرب عامة على الابتكار والتكيف من أجل تعديل مساره.

وبعيدا عن آراء كثير من مفكري الغرب وساستهم، وتحذيرهم من قيام دولة الإسلام من جديد، واستشرافهم هيمنتها على أوروبا والعالم، مثل المفكر بول شميتر الذي يقول في كتابه "الإسلام قوة الغد العالمية": "إن قدرة الإسلام وحده على ملء هذا الفراغ، وتبوء مركز الريادة من أجل إخراج الإنسانية من هذا التردي، تنبع من ذاتية المبدأ كونه من عند العليم الحكيم"، فإن مبدأ الإسلام، وأمام حقيقة أن الحياة لا تقبل الفراغ، سيكون هو البديل الوحيد الذي تنتظره هذه الحياة. فهي تتهيأ للتخلص من خطر لا يتهدد المسلمين وحدهم، بل ينذر بشرّ مستطير على البشرية قاطبة، لو بسطت أمريكا هيمنتها على العالم من جديد. فعلاوة على وهم القوة الأمريكية المطلقة، وعجزها عن تحقيق أهدافها وربيبها كيان يهود، في إيران، حتى باتت تبحث عن مخرج، وتتطلع إلى من ينجدها في حربها هذه، فإن الإصرار على الحفاظ على الأنظمة الوضعية، جمهورية كانت أو ملكية، لن يخرج الأمة من هوانها، ولن يمكنها من الانتصار على رأس الكفر أمريكا. فنصرها معقود بدولة الخلافة التي هي ليست مجرد كيان سياسي جديد، بل مشروع بديل حضاري هو الإسلام في دولة مبدئية، هي الخلافة على منهاج النبوة. فالحكم بما أنزل الله ليس خياراً سياسياً، بل فريضة شرعية، وهو نظام الحكم الوحيد الذي ينصره الله سبحانه وتعالى.

كل ذلك بدت تباشيره بعد أن استعاد المسلمون وعيهم على قوتهم وهوان عدوهم عليهم، فلم يبق أمامهم إلا كسر القيود التي تكبلهم، والعراقيل التي تعوقهم، والمتمثلة في هذه الحدود والحكام الذين يحرسونها، حتى تفتح الأبواب أمام مشروع الإسلام العظيم الذي سيعيد توجيه العالم ويصحح مسار التاريخ. وقد قام لهذا الأمر آمرون بالمعروف ناهون عن المنكر، مدركون لواقع الحراك السياسي الإقليمي والدولي، عاملون للتغيير.

فكيف ستصمد أهواء طغاة أمام مبدأ توحدت عليه أمة آمنت بأن البشرية في حاجة إلى الخلافة كحاجة الحياة إلى الماء، وهي موقنة بنصر الله القوي العزيز؟ قال الله عز وجل: ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾.

بقلم: أ. عبد الرؤوف العامري

ضبط خطوط إمداد الطاقة للصين دون إعلان العداء

في قلب العالم المعاصر تتسابق القوى الكبرى على رقعة الاقتصاد والتكنولوجيا، حيث تتواجه أمريكا والصين فيما يمكن وصفه بصراع الذكاء الصناعي والسيطرة الاقتصادية، وهو في الحقيقة ليس مجرد تنافس تجاري أو سياسي، بل صراع على تحديد معالم النظام العالمي القادم. فالتقدم التكنولوجي المتسارع للصين وتوسع نفوذها الاقتصادي في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية يهددان الهيمنة التقليدية لأمريكا ويعيدان رسم موازين القوى الدولية. ولا أعني أن الصين تصلح لقيادة العالم أو فرض نظامٍ عالميٍ جديد، فهي لا تملك مبدأ خاصاً بها، ولكن لها ثقلها في كبح هيمنة أمريكا وتقويض قدرتها على زعامة العالم وإدخال العالم إلى مرحلة تعدد القطبية.

وفي هذا السياق يتحول كل قرار اقتصادي، وكل صفقة تكنولوجية، وكل تحرك في المضائق البحرية والممرات للطاقة إلى قطعة على رقعة شطرنج استراتيجية.

فصعود الصين لم يعد صعود دولة صناعية فقط، بل أصبح قوة اقتصادية وتكنولوجية عابرة للقارات، وأمريكا تحاول إدارة هذا الصعود بضغط غير مباشر لاحتواء التوسع الصيني دون الدخول في حرب مباشرة.

حيث إننا نلاحظ خنق أمريكا للتكنولوجيا الصينية، وذلك بمنع تصدير الرقائق المتقدمة وأدوات تصنيعها إلى الصين، وهذه الرقائق المتقدمة مستخدمة في الذكاء الصناعي ومعدات تصنيع أشباه الموصلات وتقنيات الطباعة الضوئية المتطورة. وعملت أمريكا على إعادة تشكيل سلاسل التوريد بنقل المصانع من الصين إلى فيتنام والهند والمكسيك، وشجعت التصنيع المحلي عبر قوانين مثل قانون رقائق البطاطس، وبناء تحالفات اقتصادية مع دول آسيا للحد من الاعتماد على الصين. وكان الهدف تقليل الاعتماد العالمي على المصانع الصينية حتى تسحب من بكين ورقة الضغط الاستراتيجية.

وأيضاً قامت أمريكا بتعزيز تحالفات في آسيا مثل كواد وأوكوس، والهدف تشكيل قوس احتواء اقتصادي وعسكري حول الصين في المحيطين الهندي والهادئ.

ولكن هناك ثلاث نقاط غاية في الحساسية، هي: الممرات البحرية، والممرات البرية للطاقة، وتايوان.

الضغط على الممرات البحرية:

الضغط على الممرات البحرية لا يُمارس على شكل حصار معلن، بل عبر بناء قدرة ردع أو مناطق صراع تجعل الصين تعرف أن شريانها البحري يمكن تعطيله إذا تصاعد النزاع، وهذا ما يمكن تسميته التحكم بإمكانية استخدام الفعل.

بحر الصين الجنوبي، كبح التمدد البحري: حيث تضغط أمريكا بتسيير دوريات (حرية الملاحة) قرب الجزر التي تسيطر عليها الصين، وتدعم الفلبين وفيتنام وماليزيا في نزاعاتها البحرية، وقد نشرت قواعد متقدمة في الفلبين، وتقوم بمناورات عسكرية مشتركة قرب تايوان، وبهذا تكون أمريكا قادرة على تعطيل المجال البحري الصيني عند اللزوم.

مضيق ملقا، نقطة الاختناق الأخطر: حيث يمر منه نحو 60٪ من واردات الصين النفطية، وضغط أمريكا هو وجود بحري دائم لأسطولها السابع، وهناك شراكات أمنية مع سنغافورة وماليزيا، وتعزيز تحالف كواد (الهند واليابان وأستراليا وأمريكا)، ويمكن تضييق المرور فيه بسرعة عالية عند اللزوم.

المحيط الهندي، تطبيق بعيد المدى: حيث هناك قواعد أمريكية في دييغو غارسيا، وتعاون عسكري وثيق مع الهند، وتعزيز اتفاقية أوكوس مع أستراليا، والهدف منع الصين من تحويل المحيط الهندي إلى فضاء نفوذ دائم لها.

مضيق هرمز، ضغط عبر الطاقة: وهو مضيق يمر عبره جزء كبير من النفط الخليجي المتجه إلى الصين، وما يحدث اليوم من ضرب إيران وتهديدها بإغلاق هذا المضيق، وإن كان ورقة ضغط على العالم بالنسبة لإيران، إلا أنها لا تستطيع إغلاقه بشكل كامل، وهذا ما قد يشير إلى طول أمد هذه الحرب أو الوصول إلى اتفاقات تجعل المرور من هذا المضيق بقرار أمريكي تغلقه عمن تشاء ومتى تشاء.

تايوان، كمركز توتر بحري: فهي قضية سياسية وسيادية، وأيضاً عقدة ممرات بحرية، فهي بوجود أمريكا تعتبر تهديداً لخطوط التجارة الصينية.

فهذا ليس حصاراً، وليس مواجهة مباشرة، بل ما يمكن تسميته الردع القابل للتفعيل. فإن لاحظنا أن أمريكا تبني شبكة تحالفات وقواعد تجعلها قادرة على تعطيل وتأخير ورفع كلفة الملاحة للصين، فهي لا تعلن الحصار بشكل رسمي، بل هي ورقة تلوح بها.

الضغط على الممرات البرية:

إن الصين سعت عبر مشروعها مبادرة الحزام والطريق إلى كسر عقدة ملقا والاعتماد البحري، فأنشأت شبكة طرق وسكك حديدية وأنابيب طاقة عبر آسيا الوسطى وروسيا وباكستان.

الضغط الأمريكي هنا لا يكون بإغلاق الطريق، بل بجعله أكثر كلفة وأكثر هشاشة وأقل استقراراً.

آسيا الوسطى، إعادة توازن في خاصرة الصين: حيث كازاخستان وقرغيزستان وأوزبيكستان تنقل الغاز والنفط والسلع نحو غرب الصين، والضغط الأمريكي غير المباشر هو دفع هذه الدول إلى تنويع شراكاتها بعيداً عن بكين، ودعم استثمارات أوروبية وأمريكية بديلة، واستخدام أدوات مالية ومؤسسات دولية لتقليل ارتهانها للصين، والهدف تقليص احتكار الصين للنفوذ الاقتصادي هناك.

روسيا، الضغط عبر العقوبات: فهذه العقوبات أثرت على شبكات النقل والتحويلات البنكية وشركات الشحن وشركات التأمين، وهدفها تعقيد التبادل التجاري البري للصين عبر الأراضي الروسية ورفع كلفة العمليات، ومستقبلاً قد تُوجد وسيلة لقطع خط الطاقة بين روسيا والصين بطريقة ما.

الممر الصيني الباكستاني: يمر عبر باكستان وينتهي عند ميناء جوادر.

وتمارس أمريكا الضغط حالياً عبر دعم التوازنات الإقليمية مع الهند، ومراقبة استثمارات الصين في البنية التحتية الباكستانية، والضغط المالي على إسلام آباد عبر مؤسسات دولية، والهدف إبقاء المشروع عرضة لهشاشة داخلية وأمنية، وهو اليوم قد يتأثر بأي نزاع بين باكستان وأفغانستان، ما قد يؤدي إلى تدمير الممر بشكل كامل لحظة اللزوم بالنسبة لأمريكا، ويكون بسبب صراع إقليمي بين دولتين.

إيران التي تعتبر عقدة الطاقة البرية: إن الحرب الدائرة اليوم قد تنسف أي حلول للوصول إلى الطاقة عبر إيران باتجاه الصين بطريقة غير مباشرة، وهي حالة الفوضى والحرب، وقد تُقطع الأنابيب وطرق النقل بشكل مجهول، وتكون ضربة للصين غير مباشرة عند اللزوم.

والطرق البرية ليست كالبحرية، لا يمكن إغلاق طريق بري بسهولة، ولكن يمكن أن نسميها استراتيجية إنهاك هادئ لشبكة الصين البرية بشكل غير مباشر.

وأخيراً نقطة تايوان:

وهي أكثر حساسية، وتعتبر نقطة كسر التوازن، حيث تقع تايوان في قلب سلسلة الجزر الأولى التي تحاصر الصين بحرياً، فإذا خرجت من الفلك الصيني نهائياً فقدت الصين عمقها البحري الاستراتيجي. ناهيك عن أنها مركز عالمي لصناعة الرقائق المتقدمة، وأي اضطراب هناك سيصيب الاقتصاد العالمي بالشلل، ويكون شرارة حرب إذا أخذتها الصين، أو إذا أعلن استقلال رسمي من تايبيه، أو حدث تدخل عسكري أمريكي مباشر. ولهذا تعيش هذه القضية في منطقة رمادية (غموض استراتيجي)، وتايوان هي العقدة التي قد تتجمع عندها كل هذه الخيوط.

وفي المحصلة لا تبدو أمريكا في وارد خوض حرب مباشرة مع الصين حالياً بقدر ما تبدو منهمكة في هندسة بيئة استراتيجية تجعل الضغط خياراً جاهزاً ومكتملاً في أي لحظة تستخدمه. فأمريكا لا تعلن حصاراً، لكنها تعيد رسم خرائط الطاقة، وتعيد توزيع القواعد العسكرية، وتبني تحالفات بحرية في بحر الصين الجنوبي، وتدعم مسارات بديلة لمبادرة الحزام والطريق الصينية، وتقيد التكنولوجيا الحساسة دون أن تقطع شريان التجارة كلياً. فهي لا تغلق الأبواب أمام الصين لكنها تضيق الممرات، ولا تطلق الرصاصة عليها لكنها تضع الإصبع على الزناد. فهي ترفع كلفة صمود الصين، وتبقي خيارات الاحتواء مفتوحة.

وهكذا يتشكل مشهد قوة مهيمنة تعيد ترتيب البيئة من حولها، حتى يصبح كل تقدم صيني مشروطاً، وكل خطوة محسوبة، وكل اندفاعة مكلفة. فيصبح الواقع مع الصين ضغطاً بلا إعلان، وصراعاً بلا حرب حتى إشعار آخر.

والسؤال هنا يصبح: هل تصمد الصين؟ هل تتغير المعادلة؟ هل هناك عوامل تدخل على الخط فتقلب الطاولة؟ وتبقى هذه الأسئلة مفتوحة للإجابة عليها عبر الزمن.

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

تتمة:حرب أمريكا وكيان يهود على إيران وأثرها على الأمة الإسلامية

إن أهم ما يجب أن تعي عليه الأمة هو أن هذا العدوان ليس الهدف منه إيران فحسب، بل الهدف منه هو كسر شوكة المنطقة ووضعها تحت هيمنة أمريكا وكيان يهود. فأمريكا تريد فرض سيطرتها على المنطقة والاستفراد بمقدرات الأمة وفرض ديانتها الإبراهيمية، وما يجري اليوم في إيران هو إعادة أمريكا ترتيب حساباتها الإقليمية، ومحاولة تحويل النظام الإيراني من نظام يدور في فلكها إلى نظام عميل تابع بالكامل، فيما يرفض النظام الإيراني هذا التقييد، خاصة في سياسته الداخلية مثل تخصيب اليورانيوم وامتلاك القدرات الدفاعية الصاروخية. وبالتالي فإن عداءنا للنظام الإيراني لا يجيز لنا التصفيق لعدوان أمريكا ويهود على إيران، فالنظام الإيراني كباقي الأنظمة القائمة في بلادنا هي أنظمة وظيفيّة مجرمة، وعداؤنا لها لا يبيح لنا السماح باحتلال بلادنا الإسلامية وتركها لقمة سائغة لأمريكا والكيان الغاصب.

إن كل من يملك الحس السياسي والفطرة السليمة يدرك المآلات الخطيرة لانتصار أمريكا وكيان يهود على إيران، حيث سيزداد كيان المغضوب عليهم علوّا في الأرض، وستزداد عربدة أمريكا في المنطقة، وسيكون لذلك تداعيات وخيمة وفظيعة على المسلمين، ومقدمة لسحقهم وانتهاك حرماتهم ومقدساتهم.

إن إثارة الخلاف بين السنّة والشيعة في هذا الوقت لا يخدم إلا الكافر الحربي الذي لا يفرق في عدائه للمسلمين بين سني وشيعي، ولنا في قوله تعالى: ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ منهجا يجعلنا نتعالى عن صراعات الماضي. فنحن مسؤولون أمام الله عن استمرار الفرقة أو السعي لتجاوزها. ولنا في رسول الله ﷺ أسوة، حيث عالج العصبية الجاهلية التي كانت تمزق المجتمع وتؤجج الصراعات بين القبائل بقوله: «أَبِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ؟»، ليؤسس بدلاً منها مجتمعاً يقوم على رابطة الإيمان ووحدة الأمة.

وفي الختام نقول: إن كيان يهود ومن يسانده يدفع بدول الخليج وتركيا إلى الانخراط في صراع إقليمي واسع ضد إيران، بما يهدد بإشعال فتنة مدمرة في المنطقة، فتزيد الأمة ضعفاً فوق ضعفها وتفتح المجال أمام خصومها لمزيد من الهيمنة والتمدد. وأمام هذا الواقع، فإن الواجب يقتضي أن يعي المسلمون خطورة الفرقة والانقسام، وأن يتمسكوا بوحدتهم ويتجنبوا الانجرار إلى صراعات تخدم أعداءهم، وأن يعملوا على توحيد صفوفهم والارتقاء إلى مستوى التحديات التي تواجههم، مستلهمين من تاريخهم لحظات القوة والوحدة التي مكّنتهم من تجاوز الأزمات الكبرى. وإن الواجب شرعا هو اعتصام المسلمين بحبل الله تعالى والارتقاء إلى مستوى المواجهة التاريخية وتحويل هذه الأزمة إلى فرصة وأخذ المبادرة ورص الصفوف وتحريك الجيوش وتعبئة الأمة كلها في مواجهة فاصلة تعيد أمجاد حطين وعين جالوت وتقطع دابر الكافرين والمنافقين وتعيد للأمة سلطانها وخلافتها وحكم شريعتها.

﴿وَاللهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾

هل توقف الإدانة عقوبة الإعدام ؟

الخبر: مجلس النواب يُدين إقرار الكيان المحتل عقوبة إعدام الأسرى الفلسطينيين

* الجامعة العربية تُدين مصادقة إسرائيل على قانون "إعدام الأسرى " وتدعو لتحرك دولي.

التعليق:

صادق الكنيست الإسرائيلي، بتاريخ 30 آذار/مارس 2026، على قانون يتيح لسلطة الاحتلال فرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين الخاضعين لاختصاص المحاكم العسكرية في الضفة الغربية المحتلة، في خطوةٍ تمثّل تصعيدا نوعيًّا وخطيرًا في سياسة التمييز والفصل العنصري، طالما أن القانون ينطبق حصرا على الفلسطينيين.

يخول هذا القانون وزير الداخلية الإسرائيلي إصدار توجيهاته للحاكم العسكري في الضفة الغربية لتعديل الأمر العسكري رقم 1651 بشأن تعليمات الأمن، في اتجاه فرض عقوبة الإعدام دون سواها – باستثناء حالات خاصّة يمكن فيها استبدال عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد- على أي من سكان المنطقة (أي الضفة الغربية) الفلسطينيين، والذي تسبب في وفاة شخص آخر، عندما يكون الفعل من أفعال "الإرهاب" كما عرفها قانون مناهضة الإرهاب الإسرائيلي لعام 2016. ولا يشترط القانون أن يكون تنفيذ عقوبة الإعدام بناء على طلب من النيابة العامة العسكرية، أو أن يكون هناك إجماع بين قضاة المحكمة، حيث أن الأغلبية تكفي. كما ينصّ القانون على أنه ليس للحاكم العسكري سلطة تخفيف العقوبة أو تبديلها أو منح العفو، وأنه يتمّ تنفيذ العقوبة من قبل مصلحة السجون الإسرائيلية بموجب القانون الجديد، ونظام السجون لعام 1971. كما يلحظ أن القرار الصادر بعقوبة الإعدام في الحالات التي شملها القانون يكون نهائيا غير قابل للاستئناف.

ففي الوقت الذي تضرب فيه إسرائيل عرض الحائط بكل الأعراف و"القوانين الدولية"وتنتهك سيادة الدول وتعتدي على الجميع وتطال ضرباتها العسكرية كل محيطها العربي في ظل صمت وخضوع وذل وهوان عربي مقيت ،تطل علينا بقانون جديد يسمح لها بقتل الفلسطينيين القابعين في سجونها بدم بارد فوق من تقتلهم سواء على الأرض أو أيضا في سجونها ...وكأنها ما زالت لم تشبع نهمها من دماء المسلمين ومن أراضيهم فلم تكتف بضرب لبنان ثم سوريا ثم اليمن ثم إيران ومازالت القائمة تطول ...وها هي تعلنها صراحة أنها سائرة نحو الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وتسير حثيثا نحو مشروع إسرائيل الكبرى،تدعمها في ذلك ولية نعمتها أمريكا وكل الغرب الصليبي الذي يدعي زورا وبهتانا إدانته للقرار لكنه في الخفاء يومئ لها بالاستمرار.

ليس هذا فقط بل أن من أمن العقوبة أساء الأدب ،فها هم حكام العرب وبرلماناتهم يدينون هم كذلك ما أقدم عليه الكيان الغاصب من تجاوز "للقانون الدولي"على حد تعبيرهم – وكأن هناك قانون دولي بالأساس- ويدعون لتحرك دولي عاجل فمن هي الدول التي يرجون تحركها؟أهي أمريكا الداعم الرسمي للكيان أم فرنسا الإستعمارية أم بريطانيا الخبيثة؟هؤلاء هم من يمثلون القانون الدولي وهم بالأساس في صف إسرائيل فكيف ترجون منهم الإنصاف ؟أم أنه ذر للرماد في العيون فقط ورفع للملامة أمام الشعوب.

ولذلك فإن قرار إدانة كهذا من شأنه أن يرسل رسائل طمأنة للكيان ليستمر في وقاحته بعد أن أمن العقوبة ليظهر علينا المجرم "بن غفير" على الشاشات محتفلا مع زمرته بشرب الشمبانيا بعد صدور هذا القانون الذي يتيح لهم الاستمتاع بدماء المسلمين.

تمخض الجبل فأنجب فأرا،مثال ينطبق على حال الدول العربية التي تمتلك جيوشا جرارة ولم تحركها نصرة للأسرى والمسرى،وطائرات ودبابات ومدافع وقنابل ولم تفعلها للجم الأعداء والقضاء عليهم،و ثروات ضخمة لم تمنعها عن الأعداء وتشل بها اقتصادياتهم ومضايق - شرايين حياة - بغلقها تجوّعهم ...كل هذا لم يكن ضمن قرارات البرلمانات ولا الجامعة العربية بل قرارهم الذي تعودته الشعوب التي يئست منهم كان الإدانة والشجب ثم الإدانة والشجب وليس في قاموسهم غير ذلك فهل يا ترى توقف هذه الإدانة حكم الإعدام في حق المسلمين من أهلنا في فلسطين أم أن اليهود سيرونها ضوءا أخضر لمواصلة العربدة والإبادة؟

إن الكيان الغاصب لا توقفه قرارات الشجب والإدانة وإنما توقفه جيوش الأمة الجرارة التي إن تحركت زال الكيان وزالت معه كل قوى الكفر الداعمة .

أ.علي السعيدي

من العاصمة تونس...

مسيرة التحرير "إنقاذ الأسرى وتحرير المسرى"

في وقفة عز نصرة لأسرانا في الأرض المباركة واستنهاضا للأمة والجيوش، بعد مصادقة كنيست الكيان المجرم على قانون يتيح لسلطة الاحتلال فرض عقوبة الإعدام على الأسرى الفلسطينيين.

قام شباب حزب التحرير بولاية تونس يوم الجمعة 16 شوال 1447 الموافق 03 أبريل 2026 بمسيرة مهيبة تحت عنوان "إنقاذ الأسرى وتحرير المسرى"، انطلقت من جامع الفتح إلى ساحة المسرح البلدي بالعاصمة تخللتها الكلمة التالية :

بسم الله الرحمان الرحيم

تحريك الجيوش وهدم العروش وإعلان الجهاد هو السبيل الوحيد لإنقاذ الأسرى وتحرير المسرى

أقر (الكنيست) في كيان يهود يوم الاثنين 30 مارس 2026 قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، ثم احتفل المجرم إيتمار بن غفير ومن معه باحتساء الخمر ابتهاجاً بالقانون.

أيها المسلمون

ما كان عدو الله بن غافير ان يحتسي الخمر منتشيا بالنصر، وما كان لحثالة البشر الملعونين الذين ضربت عليهم الذلة والمسكنة أن يغلقوا المسجد الأقصى ويسنوا قانونا لاعدام الأسرى وأن يبلغوا في إفسادهم هذا المبلغ، لولم يوقنوا بأن بديار المسلمين أنظمةٌ ملعونةٌ منسلخة من الدين والمروءة، تحرسهم وتمنع أمة المليارين من جز رقابهم!

أيها المسلمون

لقد بلغت خيانة الحكام وتواطئهم مع الكيان الغاصب كل مبلغ، فهم القبة الحديدية التي تحميه وتحرسه، و إن واجب الأمة الإسلامية اليوم مثل الأمس؛ أن تتحرك، لا لتشجب وتستنكر، بل لتشعل جيوشها بحرارة الإيمان وتوقد شعلة الجهاد في سبيل الله، وتطيح بعروش حكامها وقد يمّمت نحو المسجد الأقصى محرِّرة مكبّرة ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيراً﴾، وإن أي تحرك دون هذا الواجب هو خيانة لله ولرسوله ولمسرى رسول الله ﷺ ولدماء أهل فلسطين وأسراهم.

أيها الضباط، ايها الجند في جيوش المسلمين، متى تغلي الدماء في عروقكم، متى تكسروا أغلال الحكام التي كبلتكم عن نصرة الأسرى وتحرير المسرى، متى تهدموا عروش الخيانة التي تحرس الكيان الغاصب، متى تكسروا حدود الاستعمار التي حالت بينكم وبين عدوكم، متى تستعيدوا أمجاد حطين وعين جالوت فتعلنوا النفير العام للجهاد في سبيل الله، في حرب شاملة من كل الجبهات لاجتثاث الكيان المجرم وإراحة عباد الله من شروره.

أيها الجند في جيوش المسلمين:

إن كيان يهود وأكابر مجرميه هم أقل وأصغر من أن يحتلوا المسجد الأقصى وقد قرر الله ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ وقرر ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾، وقرر [وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ]، وصدق الله وكذب من قال إن الأمةَ بجيوشها أو بعضاً منها لا تستطيع تحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها وتطهير مسراها من رجس يهود في ساعة من نهار. فثقوا أيها الجند بربكم وبنصره لكم وتثبيته لقلوبكم. قال تعالى :إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم.

أنتم، أيها الجند، مكلّفون بتحرير الأسرى وأرض المسرى، أنتم المكلفون بتحرير أرضكم من نفوذ الكافر المستعمر ومن عملائه، ومسؤولون عن حفظ بلادكم وأمتكم من عبثه ومكره وحروبه مع التي تستنزف طاقاتكم.

أنتم مكلّفون بنصرة أمتكم، وبإعادة الحكم لها، وبتمكينها من بناء دولتها، الخلافة الراشدة الثانية، التي تجمع شملها، وتردع عدوها، وتحفظ كيانها وكرامتها.

﴿هَـٰذَا بَلَاغٌ لِّلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَاحِدٌ وَلِيَذَّكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾

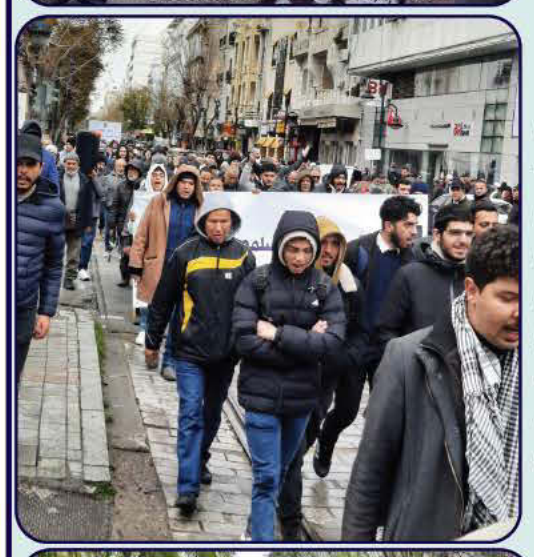

بيان صحفي

من للأسرى وقد نصبت لهم أعواد المشانق؟!

أقر (الكنيست) في كيان يهود يوم الاثنين 30/3/2026م قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، ثم احتفل المجرم إيتمار بن غفيرٍ ومن معه باحتساء الخمر ابتهاجاً بالقانون.

وقد جاء هذا القانون في ظل ما يعانيه الأسرى من ويلات سجون الكيان المجرم من تعذيب وجوع وبرد وحرمان من العلاج حتى أصبح الداخل إلى تلك السجون مفقوداً والخارج منها مولوداً.

إن جرائم الكيان المجرم ملأت الآفاق في غزة والضفة ولبنان وسوريا وغيرها، وقد أضاف إليها إغلاق المسجد الأقصى ومنع المصلين من الوصول إليه منذ أكثر من شهر، فصار الأقصى أسيراً مهدداً بقرار الإعدام والهدم كما يصرح غلاة كيان يهود ليل نهار، وهكذا أصبح الأسرى والمسرى بيد أشد الناس عداوة للذين آمنوا!

إن الأسرى والمسرى لا ينقذهم بيان شجب واستنكار أو استنجاد عالم بالأمة أن تخرج للشوارع قبل أن يهدم المسجد الأقصى أو قبل أن يعدم الأسرى، فالجريمة لم تبدأ بقرار الإعدام بل بدأت يوم أن سُمح للكيان أن يوثق يد مسلم من أهل فلسطين ولم تثر جيوش الأمة الإسلامية من أجل فك العاني وتحريره.

والجريمة لم تبدأ يوم هدد المجرمون بهدم المسجد الأقصى ولا يوم منعوا عباد الله من مسرى رسول الله ﷺ، بل بدأت يوم احتله الكيان المسخ ووضع قيده على أسواره، بدأت يوم تآمرت الأنظمة العميلة على تسليم فلسطين عامة ودرتها المسجد الأقصى لكيان يهود، ثم دعوا للسلام معه وهو يحتل الأرض ويقتل الأنفس: يأسر الرجال والحرائر ويخوض في بحار أراقها من دماء أهل غزة وكل فلسطين.

إن كيان يهود وأكابر مجرميه هم أقل وأصغر من أن يحتلوا المسجد الأقصى وقد قرر الله ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ﴾ وقرر ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾، وقرر [وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ]، وصدق الله وكذب من قال إنَ الأمة بجيوشها أو بعضاً منها لا تستطيع تحرير فلسطين من بحرها إلى نهرها وتطهير مسراها من رجس يهود في ساعة من نهار.

ولئن كان تحرير الأسرى واجباً على الأمة الإسلامية وجيوشها فإن تخليصهم من القتل وقد نصبت لهم أعواد المشانق أوجب، ولئن كان السكوت عن احتلال الأرض المباركة جريمة فإن السكوت عن إغلاق المسجد الأقصى والتلويح بهدمه جريمة أكبر، ولئن كان القعود عن تحرير فلسطين موبقة فإن القعود عن تحريرها ودماء أهلها تراق وأقصاها يغلق ويمهد لهدمه هو أم الموبقات.

إن واجب الأمة الإسلامية اليوم مثل الأمس؛ أن تتحرك، لا لتشجب وتستنكر، بل لتشعل جيوشها بحرارة الإيمان وتوقد شعلة الجهاد في سبيل الله، وتطيح بعروش حكامها وقد يمّمت نحو المسجد الأقصى محرِّرة مكبّرة ﴿وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيراً﴾، وإن أي تحرك دون هذا الواجب هو خيانة لله ولرسوله ولمسرى رسول الله ﷺ ولدماء أهل فلسطين وأسراهم، وإنا لله وإنا إليه راجعون.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

مجلس النواب: إدانة فشجب، فاستنكار.. ! ثم نقطة إلى السطر

الخبر: مجلس النواب يُدين إقرار الكيان المحتل عقوبة إعدام الأسرى الفلسطينيين.

أدان مكتب مجلس نواب الشعب، بشدّة، في بيان أصدره عقب اجتماعه اليوم الخميس 2026/04/02، إقرار الكيان الصهيوني مؤخرا، عقوبة الإعدام في حقّ الأسرى الفلسطينيين، مُؤكّدا على رفضه لهذا القانون ذو "الصبغة الفاشية والعنصرية"، والذي يُمثّل تصعيدا خطيرا يستهدف حياة الأسرى، في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية.

واعتبر مكتب البرلمان، أنّ هذا القانون الجائر "يعدّ جريمة حرب موصوفة" تضاف الى السجّل المظلم للكيان، وما يقترفه من انتهاكات ممنهجة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل وفي حق الأسرى الفلسطينيين، وما يتعرّضون له يوميا من تعذيب وتنكيل وإهمال طبّي، في خرق لوضعهم القانوني والحقوقي الخاص الذي يضبطه القانون الدولي الإنساني.

وأكّد أنّ الحق في الحرية والحياة يظل أساسيا للإنسان، ويتطلّب وقفة حازمة من المجتمع الدولي لحمايته، مع تكثيف المساعي لوضع حدّ لمثل هذه الإجراءات الإجرامية غير المسبوقة، داعيا كافة البرلمانات الشقيقة والصديقة والمجالس البرلمانية الإقليمية والدولية إلى إدانة ورفض هذا الإجراء، وتكثيف تحرّكاتها وممارسة كل أشكال الضغط من أجل توفير حماية حقيقية للأسرى وضمان سلامتهم الجسدية.

و جدّد التعبير عن تضامن مجلس نواب الشعب مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل استعادة حقوقه الوطنية التي لا تسقط بالتقادم، لاسيما حقّه في إقامة دولته المستقلّة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشريف.

التعليق :

ليس غريبا أن يصادق برلمان الكيان الصهيوني "الكنيست"، يوم الاثنين 30 مارس، على مشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، بالتزامن مع "ذكرى يوم الأرض"، في خطوة وصفها مراقبون بأنها غير مسبوقة، وتشكل تصعيدا خطيرا ضد حقوق الإنسان وتخالف القانون الدولي. ويمنح القانون الجديد، المحاكم العسكرية صلاحية إصدار أحكام بالإعدام في حق الفلسطينيين المدانين بقتل إسرائيليين تحت مبررات "دوافع قومية أو عدائية" أو بقصد الإضرار بدولة الاحتلال. فهذه الإجراءات ليست غريبة منه ، فكيانه غاصب ويتوقع منه كل ذلك في ظل ما يعانيه الأسرى من ويلات سجون الكيان المجرم من تعذيب وجوع وبرد وحرمان من العلاج حتى أصبح الداخل إلى تلك السجون مفقوداً والخارج منها مولوداً. إضافة إلى إصراره على اغتصاب الأرض وتهويد المقدسات، قال تعالى: " {لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُواْ الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُواْ ...}المائدة82.

وليس غريبا كذلك الموقف المتخاذل من البرلمان التونسي و لا للأنظمة القائمة في العالم الإسلامي وبالأخص الدول المحيطة بكيان يهود، فهم لا يحركون إلا ألسنتهم شجبا واستنكارا أو إدانة، لإلباس الآمة ثوب الانهزام والانكسار والاستسلام وغرس اليأس في أعماق وجدان أفرادها، فقد كان هذا الموقف هو نفسه منذ اغتصبت فلسطين، فقد كان الشجب والاستنكار والإدانة عندما أحرقوا المسجد الأقصى وعند اقتحامه، وما زال هو الموقف من الحفريات تحت المسجد الأقصى وتهويد المدينة وهو نفسه في اجتياح جنين وهو نفسه من الدماء التي سالت والأرواح التي أزهقت في حرب غزة، وهو نفسه في كل ما يتعلق بفلسطين أرضاً وأناساً ومقدسات.

إنّ تعبير مكتب مجلس نواب الشعب عن إدانتهم واستنكارهم لما قام به كيان يهود هو في الحقيقة موقف يتماشى وينسجم تماما مع موقف الأنظمة المتخاذلة التي تحمي كيان يهود وتحرص على أمنه وتعترف بوجوده ثمّ تأتي لتشجب وتستنكر وتدين بعض أفعاله، فعلى امتداد قضية فلسطين فإن الشجب والاستنكار والإدانة لم تسمن ولم تغني من جوع، فلم تتراجع يهود عن المضيّ قدما في إجرامهم ، فالاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى ليست مجرد أحداث أمنية، بل هي جزء من صراع ديني سياسي طويل حول هوية المكان. واليوم، يغلق المسجد الأقصى، وتمنع فيه الصلاة، ويمنع الناس من الوصول إليه. إن المصيبة ليست في إغلاقه بل في أن يغلق ولا تفتح فينا أبواب الغضب لله، أن يمنع السجود هناك ولا نتحرك نحن هنا! دون أن ننسى حفريات الكيان تحت الأقصى ولم يتراجع عن ضمها للمسجد الإبراهيمي ولم يتوقف تهويد القدس.

إن قرارات كيان يهود بإقرار عقوبة الإعدام في حقّ الأسرى الفلسطينيين ليست مستغربة، فما هو إلا عدوٌّ لله ورسوله والمؤمنين، مغتصب للأرض المباركة فلسطين، صاحب المجازر والمذابح في دير ياسين وصبرا وشاتيلا وغزة وغيرها، لكن المستغرب هو مواقف الكيانات القائمة في بلاد المسلمين، التي أَلِف حكامها الذّل والهوان فما عاد لديهم ذرة من إحساس، فباتوا كالأموات، ليصدق فيهم قول الشاعر:

مَنْ يَهُنْ يسهُلِ الهوانُ عليه * ما لِجُرْحٍ بميِّتٍ إيلامُ

فعلى الآمة بعد أن أدركت خيانة حكامها وتآمرهم مع يهود أن تتوجه بخطابها إلى قادة وضباط جيوشها ليتخذوا زمام المبادرة في إسقاط هذه الأنظمة وإعادة السلطان المغتصب للأمة، لتكون مهمة الجيوش نصرة الدين وحماية العباد وتحرير البلاد ، لا أن تكون حماية الحكام وعروشهم.

بقلم أ.محمد زروق

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
M . I . P.